**المجلس الوطني السوداني**

**لجنة التشريع و العدل و حقوق الانسان**

**بيان السودان أمام منتدي حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون الدورة الثانية**

**٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١٨**

**جنيف**

السيد رئيس مجلس حقوق الانسان

السيد المفوضة السامية لحقوق الإنسان

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي رئيس المنتدي

السادة الحضور جميعا

يطيب لي ان اهنئ مجلس حقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي علي تنظيم هذا المنتدي الهام والذي يسلط الضوء علي دور البرلمانيين في ترقية حقوق الإنسان

**اولا :**

يولي البرلمان السوداني اهتماما بالغا بقضايا حقوق الإنسان المستمدة من المبادئ الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويقوم بدور أساسي في ترقية وتطوير وتقوية حقوق الإنسان وله مرجعيات وطنية و دولية تستند عليها في حقوق الانسان وتتمثل في:

1. دستور السودان (وثيقة الحقوق ).
2. المعاهدات و الاتفاقيات الدولية .
3. العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية . (ب)العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية .

حيث تعتبر كل الحقوق و الحريات المضمنة في الاتفاقيات و العهود و المواثيق الدولية لحقوق الانسان و المصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من وثيقة الحقوق الواردة في الدستور السوداني.

**ثانيا :**

للبرلمان السوداني دور فاعل و مؤثر في تعزيز و ترقية حقوق الانسان و الديموقراطية و سيادة حكم القانون و يبرز ذلك من خلال دوره في الرقابة ودورها في التشريع وقد انشأ البرلمان لجنة دائمة خالصة بالتشريعات وحقوق الانسان تعمل علي:

1. مراقبة الجهاز التنفيذي في الالتزام بتنفيذ كل القوانين و التشريعات التي تؤدي الى ترقية و تعزيز حقوق الانسان .
2. مراجعة كل القوانين و التشريعات التي يقدمها الجهاز التنفيذي للتأكد من موائمتها مع الدستور و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية التي وقع و صادق عليها السودان .
3. أيضا يقدم البرلمان المبادرات التشريعية التي تعزز ترقية و تطوير حقوق الانسان و الديموقراطية و سيادة حكم القانون .
4. كما يبذل البرلمان جهود كبيرة في برامج مناصرة القوانين و التشريعات التي تعزز حقوق الانسان بالتعاون مع المؤسسات الوطنية و الاقليمية و الدولية و ذلك بنشر ثقافة و مبادئ حقوق الانسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني و المجلس الاستشاري لحقوق الانسان و المفوضية القومية لحقوق الانسان و المؤسسات العدلية و القضائية بالمركز و الولايات في اطار التعاون و تكامل الادوار بين السلطات الثلاثة .(السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية ) مع مراعاة الفصل بين السلطات .
* يهتم البرلمان السوداني كثيرا ببناء قدرات البرلمانيين في اداء مهامهم والتوعية بمنظومة حقوق الانسان والمعايير الدولية لحقوق الانسان.
* **ثالثا :**

وثيقة الحقوق و الحريات في الدستور .

يشمل الدستور السوداني 21 مادة للحقوق و الحريات تنظمها القونين ابرزها :

الحق في الحياة و الكرامة الانسانية – الحق في الحرية و الامان –الحرمة من الرق و السخرة (يحظر مطلقا الرق و الاتجار بالبشر ) – المساوات امام القانون دون تمييز – حقوق المرأة و الطفل (حيث كفل الدستور الحق المتساوي لكل الحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بما فيها الاجر المتساوي للعمل المتساوي و المزايا الوظيفية الاخرى )-تعزيز حقوق المرأة من خلال التمييز الايجابي و قد منحت المرأة بموجبه نسبة مشاركة 30% من عضوية البرلمان ولجانه الدائمة وفي اجهزة الدولة الآخرين وهي الان تشارك بنائبين لرئيس البرلمان ونائب رئيس مجلس الوزراء القومي .

تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية و الاقليمية التي صادق عليها السودان وقد تم تعديل قانون الطفل ٢٠١٠ بتشديد العقوبة في حالة الاعتداء علي الأطفال وإنشاء نيابة خاصة بقضايا الطفل.

كما نصت الوثيقة على الحرمة من التعذيب - المحاكمة العادلة – الحق في التقاضي – وحرمة الخصوصية –حرية الاعتقاد و العبادة – حرية التعبير و الاعلام حرية الموالاة و التجمع و التنظيم – حق الاقتراع و التصويت و الانتخاب . حق حرية التنقل و الاقامة – حق التملك – الحق في التعليم –حقوق الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة و المسنين – حق الرعاية الصحية العامة – حقوق المجموعات العرقية و الثقافية في ممارسة معتقداتهم واديانهم واعرافهم .

كما نص الدستور علي حرمة الحقوق الحريات :

حيث لا يجوز الانتقاص من الحقوق و الحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة وذلك بموجب الآليات الوطنية التالية :

1. المحكمة الدستورية و المحاكم المختصة الاخرى تصون الوثيقة و تحميها و تطبقها .
2. المفوضية القومية لحقوق الانسان تراقب تطبيق الوثيقة وقد سن لها البرلمان قانونا خاصا يتضمن كل مبادئ باريس وأصبحت بموجبه مستقلة استقلالا كاملا تقدم النصح للدولة وتفصل في الشكاوى وترصد الانتهاكات .
3. يقوم البرلمان بدور الرقابة و متابعة و تقييم الاداء .

وفي إطار تعزيز الرقابة الذاتية:

1. يوجه البرلمان الجهاز التنفيذي باعداد تقرير سنوي عن حالة حقوق الانسان في السودان لبيان نقاط الضعف و نقاط القوة في مجالات حقوق الانسان .
2. مناصرة اوضاع حقوق الانسان عالميا و اقليميا
3. تبادل التجارب و الخبرات مع بعض الدول ما مجالات تطبيقات حقوق الانسان و الديموقراطية و سيادة حكم القانون .

**رابعا :**

ابرز المجالات والبرامج والمشروعات التي يدعمها البرلمان السوداني في اطار تعزيز وترقية حقوق الانسان :

1. متابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني السوداني الذي شاركت فيه عدد 90 حزبا سياسيا و27 حركة مسلحة والذي افضى الى :
2. تحقيق الوفاق الوطني و توقيع الوثيقة الوطنية التي اجمع عليها غالب أهل السودان.
3. وقف اطلاق النار في مناطق النزاعات ( دارفور , جنوب كردفان , النيل الازرق )
4. تنفيذ مشروع جمع السلاح الذي حقق الاستقرار ووقف النزاعات القبلية والنهب و التفلتات وساعد في العودة الطوعية والسلام الاجتماعي .
5. مبادرة تحقي السلام بين الفرقاء في جنوب السودان .

 2. برنامج مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية .

3. برنامج مكافحة المخدرات واثرها على امن المجتمع .

4. برنامج مكافحة الفساد وغسيل الاموال وتمويل الارهاب .

5. مشروعات الحد من الفقر والتمويل الاصغر .

6. مشروعات الشباب ومعالجة البطالة وفرص العمل .

7. مشروعات تمكين المرأة والتمييز الايجابي حيث نالت المرأة نسبة مشاركة 30% بالبرلمان والأجهزة الاخرى بالدولة .

8. كفالة الحريات الدينية والتعايش الديني بين المسيحيين والمسلمين .

9. حرية الاعلام والتعبير , حيث تم توقيع ميثاق الشرف الصحفي بين اتحاد الصحفيين وجهاز الامن والمخابرات الوطني والنيابة العامة ومجلس وزراء حكومة الوفاق الوطني برعاية البرلمان حيث تم التوقيع من داخل مقر البرلمان .

10. مراقبة البرلمان لوضع السجناء واجراء التفتيش الدوري ودعم الاجهزة التي تقوم بذلك كالنيابة العامة .وفي خطوة معززة لسيادة حكم القانون تم فصل النيابة العامة عن وزارةالعدل.

11. كفالة النشاط السياسي وحرية التنظيم الحزبي , حيث يوجد اكثر من 100 حزب بالسودان وذلك من خلال سنه لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

12. اصدر البرلمان العديد من القوانين الداعمة لحقوق الانسان , قانون الانتخابات ,قانون مفوضية مكافحة الفساد , قانون مكافحة الاتجار بالبشر , قانون غسيل الاموال وغيرها من القوانين.

**خامسا:**

التحديات التي تواجه حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة حكم القانون :

1. تداعيات العقوبات الاقتصادية على السودان لمدة اكثر من 20 عاما اثرت على قدرات الدولة للإيفاء بالحقوق الاساسية للمواطنين في مجالات عديده كالصحة والتعليم والمياه والتنمية والخدمات (يمكن الرجوع الى تقرير الخبير المستقل حول الاثار السلبية للإجراءات الاحادية القسرية ,ادريس الجزائري سبتمبر 2016 )
2. الديون الخارجية واثارها على السودان .
3. ضعف التمويل لبناء القدرات حيث يتطلع السودان الى دعم من المجتمع الدولي في بناء القدرات لتعزيز وترقية حقوق الانسان سيما وان الخبير المستقل في ولايته لم يولي هذا الجانب الاهتمام المطلوب.
4. عدم استكمال حلقات السلام ويتطلع السودان الي مساندة الأسرة الدولية في إنهاء الصراع ووقف الحرب.